الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/49/57
3 January 1994
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون

حالة حقوق الإنسان في استونيا ولاتفيا

رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل رفق هذا نص بيان من وزارة الخارجية في الاتحاد الروسي صدر في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بصدد اعتماد برلمان لاتفيا لمشروع قانون لانتخابات أجهزة الحكم الذاتي (انظر المرفق).

وبما أن الجمعية العامة قد طلبت إليكم يا سيادة الأمين العام، في قرارها ١٥٥/٤٨ المعنون "حالة حقوق الإنسان في استونيا ولاتفيا" المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، "أن تحيط الدول الأعضاء علما بكل ما يجد من تطورات تتصل بحالة حقوق الإنسان في استونيا ولاتفيا"، ارجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار بند جدول الأعمال المعنون "حالة حقوق الإنسان في استونيا ولاتفيا".

(توقيع) ي. فورونتسوف

040194 040194 94-00174

مرفـــق

بيان من وزارة الخارجية في الاتحاد الروسي
مؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

اعتمد برلمان لاتفيا، كما هو معلوم، مشروع قانون لانتخابات أجهزة الحكم المحلي، في القراءة الثانية، على الرغم مما تعرض له المشروع من انتقادات داخل لاتفيا ذاتها وخارجها.

ووفقا للقانون، يحرم غير المواطنين في جمهورية لاتفيا من حق الانتخاب السلبي، ليس هذا فحسب، بل ومن حق الانتخاب الفعلي، ويُدخل القانـــون تقييدا لغويا حتى بالنسبـــة للمواطنين الذين لا يملكون الجنسية الأصلية (إذ لا يجوز ترشيح إلا لأولئك الذين يجتازون امتحانا متقدما للغة اللاتفية بدرجة جيدة) كما يقيم الحواجز (على أساس السمات القومية) في وجه ترشيح المرشحين في ريغا وغيرها من مدن الجمهورية الكبرى التي تضم نسبة مئوية كبيرة من السكان غير الأصليين.

وعلى هذا فإن البرلمانيين اللاتفيين يواصلون السياسة المتمثلة في تجاهل توصيات خبراء مجلس أوروبا ومؤتمر الأمـــن والتعاون في أوروبا، ويدخل في عدادهم المفوض السامي لشؤون الأقليات القومية م. فان ديرستول، حيث يرى هؤلاء الخبراء أن من غير المقبول إبعاد غير المواطنين الذين يشكلون جزءا كبيرا من السكان (ويدور الحديث هنا عن مئات الألوف من الناس) عن المشاركة في الإدارة على المستوى المحلي.

إن مشروع قانون جمهورية لاتفيا لانتخابات أجهزة الحكم الذاتي يوضح بصورة ملموسة أن لفت انتباه المجتمع الدولي لحالة السكان غير الأصليين في لاتفيا ليس مجرد "دعاية روسية" بل هو ضرورة موضوعية. كذلك يؤكد القرار الذي اتخذته الجمعية العامة مؤخرا، والمعنون "حالة حقوق الإنسان في استونيا ولاتفيا"، وجود "مشاكل لم تتم تسويتها تمس مجموعات كبيرة من السكان ذوي منشأ إثني مختلف".

وبما أن موقف روسيا في المحادثات الثنائية لا يجد استجابة من شركائنا، فإن وزارة الخارجية في الاتحاد الروسي تود أن تلفت من جديد انتباه المجتمع الدولي ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان إلى ما تشهده لاتفيا من استفحال سياسة التمييز ضد السكان غير الأصليين والناطقين بالروسية قبل كل شيء وطردهم من البلاد.

إننا نطالب ببذل كل ما هو ممكن حتى لا تزدهر في منطقة بحر البلطيق نزعات القومية العدوانية التي نبهت روسيا أكثر من مرة إلى ما تشكله من خطر على أوروبا.

- - - - -